الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

معًا نستطيع

ورقة موقف

التعليم والمناهج ... التحديات والفرص

الإصدار الأول

2025

تمهيد

تأتي ورقة الموقف هذه، الصادرة عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، في إطار جهوده لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية، ومشاركته في التعامل مع هموم المواطنين لاسيما طبقة العمال التي تمثل أولوية أساسية؛ لانعكاس تحسن أو سوء ظروفهم المعيشية في التوازن الاجتماعي وتأثيرها على عملية الإنتاج كاملة في البلاد.

ورقة الموقف جاءت بعد أن عقد الحزب الديمقراطي الاجتماعي ندوات عديدة متخصصة، جمعت أهم الأكاديميين والقيادات التربوية والخبراء من كوادر الحزب وخارجه الذين تناولوا بالبحث والحوار قضية التعليم والمناهج وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا.

مقدمة: التعليم ركيزة بناء الدولة والمجتمع

يرى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن التعليم ليس مجرد وسيلة لنقل المعرفة؛ بل عملية معرفية وسياسية بامتياز، تُسهم في تشكيل الوعي الجماعي، وتدعم بناء الدولة المدنية الحديثة. إذ لا تُعدّ المناهج الدراسية مجرد محتوى علمي، وإنما أداة لتوجيه الأجيال نحو العدالة الاجتماعية القائمة على "المواطنة" و"تكافؤ الفرص" و"سيادة القانو ن ."

كما يؤكد الحزب أن استيعاب التحولات الرقمية لم يعد خيارًا، بل ضرورة تفرضها تطورات العصر، مما يستدعي تطوير مناهج تعليمية تعلمية حديثة تعزز الابتكار والقدرة على التكيّف، وتُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والديمومة.

ويُدرك الحزب أن إصلاح التعليم يشكّل أولوية وطنية تستوجب استثمارًا جادًا في رأس المال البشري والبنية التكنولوجية، بما يواكب مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي، ويؤسس لمجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا، وقادر على تمكين كل فرد من بلوغ أقصى إمكاناته .

نحو رؤية تعليمية جديدة

يرى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن إصلاح التعليم ليس مجرد خيار؛ بل ضرورة وطنية تفرضها الحاجة إلى بناء جيل قادر على التكيف مع تحديات المستقبل، فمع تسارع التحولات الرقمية وتغير متطلبات الاقتصاد الحديث، أصبح تحديث المناهج أمرًا حتميًا

لضمان مواكبة التطورات المتسارعة. وضرورة أن يجمع التعليم الحديث بين المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية، ليؤهل الأفراد لمواجهة متطلبات المستقبل والتكنولوجيا المتقدمة بكفاءة وتميز.

لذلك، يؤكد الحزب الديمقراطي الاجتماعي على أهمية تبني نهج تعليمي تعلمي يُعزز التفكير الناقد، ويستجيب للتسارع الرقمي، ويوفر بيئة تعليمية عادلة وشاملة، تُمكّن كل طالب من استثمار قدراته إلى أقصى الحدود. فالتعليم هو ركيزة التغيير، والاستثمار فيه هو الأهم لمستقبل الأردن.

نحو تعليم يُعزّز التفكير الناقد والإبداع والابتكار

تُظهر التجارب العالمية أن التعليم النشط القائم على المشاريع والبحث الذاتي، يُعزّز التفكير الناقد والإبداعي، والقدرة على الابتكار، ويسهم في ترسيخ تعزيز قيم المواطنة المتساوية والتنوع وقبول ا لآخر والعقلانية، مما يُحرر الأفراد من الجمود الفكري، ويمكّنهم من اكتساب الأدوات المعرفية والمهاراتية والاتجاهات اللازمة للتكيف مع التحولات السريعة في عالم متغير.

إلى جانب ذلك، فإن تطوير المهارات التطبيقية والمهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل، بما يشهد من ثورة صناعية رابعة بتغييرات جذرية، هو أمر أساسي لضمان اندماج الأفراد في الاقتصاد الحديث .مما يعني إن عملية تطوير المناهج يجب أن تتجاوز النماذج التقليدية نحو نموذج تفاعلي يعزز التعلم القائم على الدليل العلمي والتفكير التحليلي والنقدي والاستقصاء المبني على البحث والتجربة والاستدلال المنطقي؛ الأمر الذي يمكّن الطلبة من التكيف مع بيئات عمل ديناميكية ومتغيرة .

وفي هذا السياق، لا بد من إرساء نظام مساءلة شفاف يشمل جميع الأطراف المعنية من معلمين وطلبة وأسرة، لضمان تقييم سياسات التعليم وفق مبادئ الديمقراطية ، وبما يعكس احتياجات المجتمع ويحقق العدالة في الفرص التعليمية .

التعليم بوابة التحرر والتمكين

يرى الحزب في التعليم محركًا بنيويًا قادرًا على تجاوز الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجندرية بما يخلق الفرص الجديدة للأفراد بكافة مرجعياتهم

الإنسانية؛ فالتعليم ليس، بالمطلق، عملية تلقين للمعلومات، بل هو أداة تمكينية تسمح للإنسان بتخطي حالة الفقر، والتغلب على كافة أشكال التمييز لإثبات قيمته في مجتمع يقوم على أسس الكفاءة والمعرفة، لا على الامتيازات الموروثة.

ويؤكد الحزب على رؤيته أن التعليم هو مفتاح التحرر والتقدم، فهو يمنح الأفراد القدرة على التفكير الناقد والإبداعي، والمشاركة الفاعلة في صنع المستقبل. وأنه الاستثمار الأكثر استدامة لبناء مجتمع متوازن، يحصل كل فرد فيه على فرص عادلة لتحقيق ذاته دون أن تعيقه أية حواجز مصطنعة .

انطلاقًا من هذه الرؤية، نضع التعليم ضمن أولويات مشروعنا السياسي والاجتماعي؛ إذ نؤمن في الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن الاستثمار في نظام تعليمي ديمقراطي وشامل وعادل، هو الخطوة الحاسمة نحو صياغة مستقبل أكثر إنصافًا، يمّكن كل مواطن ليصبح شريكًا فاعلًا في بناء نهضة وطنه، وتعزيز قيم العدالة والمساواة والتعددية، كأساس لمجتمع مزدهر ومتكامل.

أولا: منطلقات الموقف؟

يمثل التعليم حجر الزاوية في بناء مجتمع ديمقراطي يؤمن بقيم " المواطنة" و"تكافؤ الفرص" و "سيادة القانو ن" ويتمثلها بالممارسة؛ فهو ليس مجرد أداة لنقل المعرفة؛ بل وسيلة لتحرير العقول من القيود التقليدية، وتعزيز ثقافة الابتكار ، والانخراط الفاعل في المجتمع .

إن المناهج التعليمية ليست مجرد مواد دراسية؛ وإنما هي البنية التحتية الفكرية التي تشكل وعي الأجيال القادمة، وتمكّنهم من مواجهة تحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

من هنا يؤكد الحزب على:

1- المناهج التعليمية، بمفهومها الشامل، هي أكثر من مجرد دروس وصفحات كتاب مدرسي؛ بل هي خارطة طريق ترسم ملامح المجتمع الذي نطمح إليه، من خلال تحديدها ما يُفترض بالطالب اكتسابه من معرفة ومهارات واتجاهات.

وخارطة الطريق هذه تشمل المحتوى التعليمي والتعلمي، وجودة الكتب، وكفاءة المعلمين ،وبيئة التعلم، وأساليب التقييم، إلى جانب البرامج العلاجية التي تسد الفجوات التعليمية وتعزز تكافؤ الفرص لتكون قاطرة تقود الأفراد نحو التميز والإبداع .

2- عدم الاكتفاء بالطرق التقليدية في التعليم في زمن التغيرات والسرعة الهائلة والثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي؛ الأمر الذي يستلزم مواصلة العصف الذهني في الرأي العام الأردني حول تطوير المناهج، وإعادة النظر في الأساليب التعليمية التقليدية واستبدالها بنهج أكثر تفاعلية، واستجابة لمتطلبات العصر، حتى لا تبقى الأجيال الجديدة على هامش الثورة المعرفية العالمية.

في ضوء ذلك يرتكز موقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني على المحاور الآتية:

- أهمية المناهج الحديثة في تقديم محتو ى تعليمي تعلمي متكامل، يعزز مهارات التفكير الناقد والإبداعي وينمي الذكاءات المتعددة؛ لأن العالم لا ينتظر من لا يستطيع التفكير خارج الصندوق.
- مواجهة تحديات العصر الرقمي بالتحول نحو التعلم النوعي والتقنيات الرقمية التفاعلية؛ فالعصر القادم لا يعترف إلا بمن يمتلك أدواته.
- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في التعلم النشط، والتعلم القائم على المشاريع، والبحث الذاتي، لتحفيز الابتكار والاستقلالية الفكرية لدى الطلبة، لأن الغاية هي الوصول إلى جيل مبدع.
- إجراء لقاءات ودراسات ميدانية شاملة بمشاركة خبراء ومسؤولين لضمان تطوير المناهج بما يعكس قيم المواطنة وسيادة القانو ن وتكافؤ الفرص؛ فالتعليم العادل هو أساس المجتمع العادل.
- تأكيد القيم الإنسانية في المنظومة التعليمية التعلمية، فلا بد أن تشمل المناهج مفاهيم مثل المواطنة الفاعلة والتنوع الثقافي واحترام الآخر والأمانة والمسؤولية والعمل الجماعي والتعاون والوعي البيئي، من أجل إعداد طلبة قادرين على التفاعل مع العالم بفكر منفتح وبناء.

ثانيا: مبررات الموقف: القيم والتوجهات الأساسية

ينطلق الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى م وقفه من التعليم والمناهج لتعزيز القيم والتوجهات الوطنية ضمن سياقها العالمي والحضاري والإنساني لتحقيق الأهداف الآتية:

- ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء: لا يمكن لمجتمع أن ينهض دون أن يعرف كينونته، وأين يقف، وإلى أين يتجه. مما يستوجب أن تكون المناهج التعليمية انعكاسًا صادقًا للهوية الأردنية تدمج التاريخ الوطني والثقافة المحلية بالتجارب العالمية، وبما يعزز شعور الطلبة بالانتماء لمواجهة التحديات بثقة وجاهزية؛ فالتعليم هو أداة ربط حقيقية للوعي بين الماضي والحاضر المستقبل.

- تعزيز القيم الديمقراطية والمواطنة: الديمقراطية ليست منحة بل ثقافة وعملية تربوية وسلوكية . والتعليم هو أداة أساسية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة، حيث ينبغي أن تُرسخ المناهج مبدأ المساواة بين الأردنيين كأفراد بحقوق متساوية أصيلة، متصلين ببعضهم البعض وبالدولة، ضمن إطار تعاقدي قائم على الحقوق والواجبات. كما يجب على المناهج أن تعزز قيم الحوار والتعددية والتسامح وقبول الآخر والقدرة على حرية التعبير عن الرأي؛ لأن المجتمع القادر على تقبل الاختلاف هو المجتمع القادر على التقدم والإنجاز .

- مواكبة التحولات الرقمية والتحديات العالمية: في عالم متسارع التغيير، لم يعد الحفظ والتلقين والتكرار كافيا، بل يجب أن تزود المناهج الطلبة بمهارات التفكير الناقد والابتكار والإبداع وريادة الأعمال وحل المشكلات واستباقها؛ فالتعليم والتعلم الذي لا يُعدّ الطلبة للعصر القادم، يحكم عليهم بالبقاء في الماضي. كما أن دمج أساليب التعلم النشط والبحث الذاتي أصبح ضرورة لإعدادهم لسوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي؛ فالمعرفة لم تعد في الكتب وحدها، بل في التجربة والاكتشاف .

- تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة: التعليم هو السلاح الأقوى لمحاربة الظلم الاجتماعي وأشكال التمييز. فهو ليس امتيازًا، بل حق أساس ي يجب أن يُتاح للجميع على قدم المساواة؛ لذلك، يجب أن تعكس المناهج قيم العدالة الاجتماعية، وتعزز تمكين الفئات المهمشة، والتوازن والإنصاف بين الجنسين، لضمان بناء وعي نقدي يُفضي إلى مشاركة

أوسع وأكثر فاعلية في الحياة العامة. كما يجب أن تتضمن آليات مشاركة شفافة لتقييم السياسات التعليمية وضمان تطويرها المستمر؛ لأن العدالة تبدأ من الغرف الصفية والفصل الدراسي.

- تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم: العالم لا يمنح الفرص، بل تُصنَع بالمعرفة. وعليه يجب أن يكون لكل طالب، بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو ظروفه الاقتصادية، فرصة عادلة للتعلم والتطور والوصول إلى "تعليم نوعي"؛ فالتعليم النوعي هو الوسيلة الأهم لتجاوز الفوارق الطبقية، وتحقيق التفوق الأكاديمي والمهني، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتقدمًا وازدهارًا، مما يجعل التعليم في مقدمة الأولويات؛ فإصلاح المناهج وتطوير النظام التعليمي هو المفتاح الحقيقي للعدالة الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي، والتنمية المستدامة ،والتعليم ليس رفاهية، بل هو حق وواجب، واستثمار طويل المدى في الإنسان والمستقبل .

ثالثا: و اقع المناهج التعليمية التعلمية في الأردن ... التحديات والآفاق

ندرك أن التعليم هو حجر الأساس لبناء مجتمع مزدهر، ومن هنا تأتي أهمية تشخيص واقع المناهج التعليمية بوضوح، بهدف تطويرها بما يواكب العصر ويحقق العدالة التعليمية. ومن خلال دراسة متأنية، يمكن تسليط الضوء على التحديات القائمة والفرص الممكنة لإحداث تغيير حقيقي في المنظومة التعليمية الأردنية على النحو الآتي:

1: مدى استجابة النظام التعليمي للمؤشرات الدولية

- التوافق مع معايير اليونسكو: استجاب النظام التعليمي الأردني للعديد من المؤشرات الكمية مثل نسب التحاق الطلبة ومعدلات الاستمرار ومعدلات التسرب والفجوة بين الجنسين والأمية. وعلى الرغم من تحقيق بعض التحسن خلال العقد الأخير ،ما تزال هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات لضمان تحقيق تعليم شامل وعادل.
- التحول نحو التعلم النوعي: تشير الدراسات إلى أن النظام التعليمي الأردني ما يزال يعتمد على الأساليب التقليدية التي تركز على التقييم الكمي، دون تبني نموذج تعليمي حديث يُعزز الإبداع والابتكار؛ فالتعليم لا يُقاس بعدد الساعات المدرسية فقط، بل بمدى قدرة الطلبة على التفكير المستقل وإيجاد الحلول المبتكرة.

- تعزيز العلاقة بين القيادة التربوية والواقع الميداني: ما يزال هناك مجال واسع لتحسين آليات التواصل بين قيادات وزارة التربية والتعليم وقطاع المدارس، مما يتيح فرصة لنقل التجارب الناجحة، وتطبيق السياسات بفعالية أكبر؛ فلا يمكن بناء تعليم متقدم بمعزل عن احتياجات المعلمين والطلبة في الميدان.
- تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج: يحتاج النظام التعليمي إلى مراجعة شاملة لضمان أن المناهج التعليمية لا تقتصر فقط على المعرفة النظرية، بل تشمل أيضًا المهارات الحياتية والمهنية المطلوبة لسوق العمل المتغير.
- العدالة والدمج التعليمي: رغم التحسن في بعض السياسات التعليمية التعلمية، إلا أنه ما تزال هناك تحديات في ضمان بيئة تعليمية دامجة لذوي الإعاقة، والطلبة في المناطق النائية، والفئات الأقل حظًا اقتصاديًا. يجب تطوير سياسات تعليمية تعزز تكافؤ الفرص.

2: عرض المؤشرات الدولية وفقًا لمعايير بحثية

- معيار اللامساواة: وفق تقرير مختبر اللامساواة العالمي للعام 2022 يحتل الأردن المرتبة 80 عالميًا و11 عربيًا، مما يعكس فجوة تعليمية تحتاج إلى تدخلات حاسمة لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة .
- معيار فقر التعلم: تشير نتائج العام 2024 إلى أن 62% من الطلبة لا يستطيعون قراءة فقرة باللغة العربية وفهمها، مما يستدعي إصلاحات جوهرية في طرق التدريس والمناهج لضمان إتقان أساسيات القراءة والكتابة .
- معيار فجوة التعلم: رغم أن الطلبة يقضون 12 عامًا في التعليم المدرسي، فإن مستوى معارفهم ومهاراتهم يعادل فقط 7.7 سنة تعليمية فعلية، مما يعكس خللًا في جودة التعليم ومحتوى المناهج.
- معيار اختبارات تيمز (TIMSS) : شهد الأردن تراجعًا في ترتيبه العالمي من المرتبة 60 في العام 2019 إلى المرتبة 74 في العام 2023 من بين 81 دولة، وهو مؤشر يستدعي إعادة النظر في أساليب التدريس وتعزيز المهارات التحليلية لدى الطلبة.

- معيار المعرفة: رغم تحقيق بعض التقدم في مؤشر المعرفة العالمي للعام 2024، إلا أن الأداء العام لا يزال دون المتوسط العالمي، مما يتطلب التركيز على تطوير المهارات البحثية والاستقصائية لدى الطلبة.

3: التحديات البنيوية والبيئة التعليمية التعلمية

- عدم تكافؤ إعداد المعلمين: هناك تفاوت ملحوظ في مستوى تأهيل المعلمين وخبراتهم الأكاديمية بين مختلف مناطق المملكة، مما يؤدي إلى اختلاف جودة التعليم بين المحافظات؛ فمن دو ن معلم متمكن، لا يمكن الحديث عن تعليم نوعي.
- اختلاف مؤسسات التعليم: تتسع الفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة من حيث نوعية البرامج التعليمية، مستوى الرسوم الدراسية، وثراء بيئة التعلم. ويؤدي ذلك إلى تعزيز الفروقات الاجتماعية والثقافية بين الطلبة، بدلاً من أن يكون التعليم وسيلة لردم الهوة بينهم.
- ضعف المحتوى المعرفي للكتب المدرسية: ما تزال الكتب الدراسية تُعرض بأسلوب تقليدي يفتقر إلى التفاعل، مما يقلل من قدرة الطلبة على التفكير الناقد والاستكشاف الذاتي. وفي ظل الثورة الرقمية أصبح من الضروري تحديث البنية التحتية الرقمية في المدارس وتوفير الأجهزة والبرمجيات التعليمية الحديثة، لأن التعليم في القرن الواحد والعشرين لا يمكن أن يبقى حبيس الأوراق والسبورات التقليدية.

رابعا: رؤيتنا في إصلاح وتطوير النظام التعليمي.. نهج شامل لمستقبل مزدهر

ندرك أن تحديث النظام التعليمي ليس مجرد إصلاح جزئي، بل هو عملية تحول شاملة تمتد من الفلسفة التربوية إلى أدق تفاصيل بيئات التعلم، ويتطلب هذا الإصلاح منهجًا متكاملاً يشمل الرؤية الاستراتيجية والمبادرات التطويرية وبرنامج الانتقالات، لضمان بناء نظام تعليمي يعكس الهوية الوطنية، ويواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، ويحقق العدالة الاجتماعية.

أولًا: الفلسفة والأهداف الاستراتيجية

تحديث قانون التربية والتعليم: لا يمكن للتعليم أن يواكب تطورات العصر دون إطار تشريعي مرن يستوعب المتغيرات، ويعزز قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة، مع التركيز على دور المتعلم كمحور رئيسي في العملية التربوية.

- إعداد خريج المستقبل: الهدف هو إعداد جيل يتمتع بقدرات التفكير النقدي والإبداعي والفضول العلمي ومهارات التواصل الفعّال والذكاءات المختلفة التي تساعد في إدارة التحديات والأزمات بكفاءة مما يمكنه من إحداث تغيير إيجابي في المجتمع والانخراط في المستقبل بروح ريادية وابتكارية و اتجاهات بناءة.
- تعزيز الهوية الوطنية والقيم الديمقراطية: نلتزم بدمج التاريخ الوطني والثقافة المحلية بجوانبها المادية وغي ر المادية في المناهج الدراسية، وتعزيز قيم التعددية الفكرية، والحوار، والمواطنة المسؤولة، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك ومنفتح.

ثانيًا: المبادرات والاستراتيجيات التطويرية

- رفع قيمة الحاضنة الاجتماعية للنظام التعليمي: لا يمكن تحقيق تعليم متطور دون الارتقاء بمكانة المعلمين من خلال تمكينهم وتقدير دورهم المحوري، مما يسهم في بناء إنسان قادر على الإبداع والتميّز.
- تعزيز دور الأسرة في بناء جيل مستنير: نؤمن أن الأسرة تشكل الركيزة الأساسية في تنشئة الأجيال القادمة؛ فهي الحاضنة الأولى للقيم والمبادئ التي تحدد ملامح المستقبل، ومن هذا المنطلق، ندعو إلى تفعيل دور الأسرة في التخطيط التربوي، بما يحقق التكامل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.
- إن (دمقرطة) العلاقة داخل الأسرة ليست مجرد مفهوم تنظيري جامد، بل هي الأساس في تكوين جيل تقدمي يؤمن بالحداثة والمواطنة الفاعلة؛ فالأسرة من خلال ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح والتفكير الناقد تعزز قدرات أفرادها على الابتكار والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل مزدهر. من هنا، يجب أن تقوم العلاقة الجدلية بين المدرسة والأسرة على التكامل والتعزيز المتبادل، بعيدًا عن أية تناقضات، لضمان ترسيخ القيم العليا من خلال التعاون والمسؤولية المشتركة.

- إنشاء مجلس للنظام التربو ي والتعليمي: لضمان استمرارية التطوير، نقترح إنشاء مجلس وطني يُترأسه نائب رئيس الوزراء، ويضم نخبة من خبراء التربية والتعليم للإشراف على تنفيذ السياسات التربوية بكفاءة.
- تعزيز الإدارة التربوية: عبر إعادة هيكلة معايير اختيار القيادات التعليمية، وتفويض الصلاحيات وفق نهج لامركزي يضمن اتخاذ القرارات الأقرب للواقع التعليمي الفعلي.
- التدريب المهني المستمر للمعلمين: من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة تُعزز طرائق التعلم الحديثة وتوظيف التكنولوجيا التعليمية، وتنمية مهارات التفكير الناقد والإبداعي .مما يجعل العملية التعليمية أكثر تفاعلية وإلهاما، وضرورة دعم الاستثمار في برامج تدريب المعلمين لضمان استدامة تطوير الكفاءات والقدرة على الانخراط الجدي في المنظومات التعليمية التعلّمية الحديثة.

ثالثًا: برنامج الانتقالات نحو تعليم مستقبلي

- من الانغلاق إلى الانفتاح والتعددية: نؤمن أن المواطنة الحقيقية تقوم على المساواة في الحقو ق والتنوع الثقافي والفكري، مما يضمن تماسك المجتمع دون تهميش لأية فئة
- تكامل العلم والدين في المناهج الدراسية: إن ترسيخ الفهم المتواز ن بين الدين والعلم في مناهجنا التعليمية أم ر أساس ي لبناء جيل واع ومستنير؛ فكما أن الإيمان بأهمية الماء جزء من تعاليم الأديان، فإن معرفة كيفية ودرجة غليان الماء علميًا جزء من الفهم العلمي والتطبيقي. حيث لا يوجد تعارض بين الدين والعلم، بل هما يكملان بعضهما بعضًا. لذلك لا بد أن تتضمن المناهج المدرسية مواد ومقاربات تعليمية تبرز هذا التكامل، وتربي الأجيال على احترام القيم الدينية، والانفتاح على المنهجية العلمية، لضمان إعدادهم لمستقبل يواز ن بين التقدم العلمي والهوية الثقافية .
- إن تحقيق التواز ن بين الدين والعلم في المناهج التعليمية التعلمية ليس خيارًا، بل ضرورة لبناء جيل واع ومستنير. فكما أن الإيمان بأهمية الماء يعكس بديهيات الدين، فإن فهم قوانين غليان الماء يجسد جوهر المنهج العلمي. حيث لا تعارض بين الاثنين،

بل تكامل يثري الفكر ويعزز نهضة المجتمعات. لذا، لابد أن ترتكز المناهج على مقاربات تعليمية تُظهر هذا الانسجام فتغرس القيم الدينية بروح منفتحة وقبول للتعددية والاختلاف، وتعمّق التفكير العلمي بأسلوب رصين، لضمان إعداد أجيال تجمع بين الأصالة والتقدم.

- من الإدارة المركزية إلى اللامركزية: إعادة هيكلة النظام التعليمي بحيث تتمتع المدارس بالاستقلالية، مما يُمكّنها من اتخاذ قرارات تناسب احتياجات طلبتها وتوفر بيئة تعليمية تعلمية أكثر مرونة وإبداعًا.
- من الكم إلى الكيف: لا بد من التركيز على نقل التعليم من التركيز على الحفظ والتلقين إلى تطبيق نموذج يُعزز الفهم العميق والتطبيق العملي، وتطوير المهارات الإبداعية، مما يهيئ الطلبة لمتطلبات العصر الحديث.
- تحديث المناهج باستخدام التكنولوجيا: لا يمكن لمناهج اليوم أن تُبنى بعقلية ا لأمس ،ومن هنا ندعو إلى دمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية لجعل التعلم أكثر تفاعلية وابتكارًا.
- تحويل التفوق إلى ابتكار: نرى أن التفو ق لا يجب أن يُقاس بالدرجات والنتائج وحسب، بل بقدرة الطلبة على الابتكار وريادة الأعمال، مما يستدعي إنشاء مراكز للابتكار التربوي لدعم الأفكار والمشاريع الناشئة.
- تحسين بيئات التعلم: نؤكد على أهمية إيجاد بيئات تعليمية جاذبة ومحفزة نفسيًا وتربويًا، تدمج بين التكنولوجيا والفنون، والأنشطة التفاعلية، مما يُحوّ ل المدرسة إلى مساحة إبداع وإلهام.
- إرساء نظام تعليمي قائم على العدالة الاجتماعية: التعليم لا ينبغي أن يكون امتيازًا للنخبة، بل حقًا متاحًا للجميع. لذا، ندعو إلى نظام تعليمي يُحقق المساواة بين الطلبة على اختلاف مرجعياتهم الاجتماعية والاقتصادية .
- إقامة شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص: التعليم مسؤولية وطنية تتطلب تعاو ن كافة القطاعات، لذا نُشجع على شراكات استراتيجية لتعزيز الدعم المالي والتقني وتحقيق الاستدامة في تطوير المناهج .
- تعزيز المشاركة المجتمعية: التعليم الناجح لا يُبنى داخل جدران المدارس فقط؛ فلا بد من إشراك الأسرة والطلبة وقطاعات المجتمع المدني في صياغة السياسات التربوية لضمان تحقيق رؤية وطنية جامعة.

الخاتمة: رؤيتنا لمستقبل التعليم والتعلم

نؤمن أن التعليم هو مفتاح النهضة، وأن أي إصلاح حقيقي يبدأ من تحرير العقول من الجمود والانغلاق، وإطلاق العنان لقدرات الشباب في التفكير الناقد والإبداعي. وإن بناء جيل جديد متسلح بالمعرفة، متمسك بقيمه، ومنفتح على العالم، يتطلب إرادة سياسية واضحة ،وتطبيقًا مدروسًا يرتكز إلى رؤى استراتيجية ذكية، واستثمارًا حقيقيًا في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يضمن تنمية شاملة ومستدامة تتناغم مع مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

من هنا، يدعو الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى الانتقال من مخاوف التغيير إلى استغلال الفرص، وتحويل النظام التعليمي التعلمي إلى نموذج يُعزز التفكير النقدي والإبداعي، والانتماء الوطني، مما يُهيّئ الأردن لدخول المستقبل بثقة وقوة؛ حيث نؤكد على أن التعليم ليس رفاهية، وإنما هو البنية التحتية الحقيقية لنهضة الدول، ومن هنا نضع هذا الرؤية الإصلاحية في التعليم في صُلب ا لأولويات، إيمانًا بأن مجتمعًا متعلمًا تعليما حداثيا منفتحا هو مجتمع قادر على تحقيق الازدهار والعدالة.